



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

دراسة الفرص والقيود والعوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية - العراقية

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

يعدُّ العراق من الدول الجارة والاستراتيجية المهمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. خلال القرون الماضية، وخاصة منذ بداية القرن العشرين وبعد الدولة العثمانية وتشكيل الحكومة العراقية، أصبحت للعراق مكانة خاصة و متميزة في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك بسبب تداخل التاريخ، الثقافة، الدين، وحتى العرق. من جانب آخر فإن الحدود المشتركة بين إيران والعراق تمتد لأكثر من 1400 كيلومتر وهي تعد أوسع حدود بين غيرها و كما يتضح من التاريخ، كان لهذا البلد دائماً تأثير على الأمن القومي الإيراني ومصالحه، ولهذا السبب فإن العراق يتمتع بمكانة خاصة و متميزة في نظام السياسة الخارجية لإيران في جميع الظروف إذ يمكن اعتبار الموقع الجغرافي للعراق بالنسبة إلى إيران، البوابة الشرقية نحو العالم العربي حيث أن إحدى أدوات السياسة الخارجية لإيران تتمثل في استثمار القدرات والمكونات الثقافية ونشرها خارج حدود البلاد، وخاصة في الوطن العربي، لغرض التواصل والتبادل الثقافي معه. المسألة الأخرى التي تجعل للعراق مكانة خاصة في سياسة إيران الخارجية هي التأثير المباشر للعلاقات الإيرانية العراقية على الوضع الإقليمي لجمهورية إيران الإسلامية لما يحمله العراق من قابلية تحويله إلى قوة تهدد الأمن والاقتصاد الإيراني في المنطقة، وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أي قبل انتصار الثورة الإسلامية وما بعدها مصاديق واضحة لهذا الأمر. كما يمكن للعراق أن يلعب دور قوة متآزره و متحالفة مع إيران في المجالات الاقتصادية مثل النفط والقضايا القانونية والمنتدىات الدولية. في هذه الدراسة، يتم التحقيق في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على العلاقات الإيرانية العراقية.

المقدمة

من القضايا المهمة في البرمجة للتنمية الوطنية لإيران والعراق، وخاصة في القطاعين الاقتصادي والتجاري، اللذين يمكن أن يكون لهما مكانة خاصة، هو موضوع السياحة. اليوم، في معظم دول العالم المتقدمة بالتوازي مع النمو الاقتصادي لهاتين الدولتين، نشهد أيضاً نمواً في السياحة، وهو ما يجعلنا نعتقد أن هذين القطاعين مهمان و ضروريان لبعضهما البعض. في عالم اليوم، أصبحت السياحة في العديد من البلدان التي تواجه شحة في العملة الصعبة، أحد المصادر المهمة لعائداتها من النقد الأجنبي.

خلفيات الدراسة

لقد شغل موضوع السياحة الدينية وزيارة الأماكن المقدسة من أبعاد مختلفة، انتباه بعض الباحثين داخل إيران وخارجها. وحول زيارة الأربعين، تمت حتى الآن كتابة مواد على شكل يوميات على مواقع إلكترونية نورد أدناه بعض الأبحاث القريبة من هذا المقال وسنذكر ما يتميز به هذا المقال عن غيره:

يكرّس «بور محمود بابلي، علي (1378)» أطروحته حول «دراسة استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي في السياحة الإيرانية.. المزايا والعقبات» يذكر أن السياحة اليوم هي نشاط اقتصادي عالي الدخل ومولّد للوظائف على مستوى العالم، وقد اكتسبت أهمية كبيرة وستتضاعف في المستقبل. وعلى وفق الإحصاءات العالمية، استحوذت السياحة على أكثر من 10٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وهذه الحصّة في تزايد أيضاً. يقول بور محمود بابلي: تتمتع إيران بالعديد من المعالم السياحية وآلاف السنين من التاريخ، لديها العديد من المرافق التي يمكن أن تتفوق على غيرها في مجال السياحة. قدم هذا البحث العوامل المناسبة في هذه العلاقة، ولهذا الغرض تم استخدام طريقة قياس الجمهور، ومن خلال توزيع الاستبيانات بين الناس، تم التحقيق في النتائج، وفي النهاية تم تحديد العقبات والأهداف والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

في مقاله بعنوان «التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية، بالتركيز على عودة السياحة الدينية لمدينة قم يبحث «إبراهيم زاده عيسي وزملاؤه (1390)» في أولوية استراتيجيات التخطيط للسياحة الدينية في قم من خلال تحليل العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على السياحة، إذ يدرس الإمكانيات الموجودة في السياحة الدينية والقدرة على استخدام عوامل الجذب الدينية والتاريخية والثقافية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي والتنمية فيها.

نادر جعفري في الفصل السادس من كتابه بعنوان «مديريت گرد شگري و وجه ملي در جمهوري اسلامي (سال 1390)»، أي «إدارة السياحة والجانب الوطني في الجمهورية الإسلامية لعام 2011»، وتحت عنوان «تحدد السياسات والسياحة»، يتناول كيفية قيام الدول بالتخطيط والبرمجة للسياحة على المستوى الوطني. وقد ناقش الملاحظات السياسية للسياحة والتخطيط الهيكلي لها، والدراسات المقارنة للسياحة الوطنية للبلدان، والنتائج التي توصلت إليها في مجال التخطيط السياحي في البلدان. وقد استلهمت هذه الدراسة بعضاً من تلك النتائج.

كتاب «مجموعة مقالات الأربعين» من إعداد بعض الكتاب عام 2015 من قبل معهد أبحاث الحج والزيارة الإيراني في جزأين، يحتوي الجزء الأول على ثمانية عشر مقالاً من المجلات والجزء الثاني يحتوي على اثنين وعشرين مقالاً عن زيارة الأربعين التي نشرت في الصحف تم اختيارها ونشرها. كما تم وصف زيارة الأربعين بشكل مستقل في هذه المجموعة.

كتاب «العلاقات الاقتصادية الإيرانية العراقية: الآفاق والفرص»، تأليف عادل قرباني ومير فرهاد صديق محمدي، يشرح الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعراق، البيئة التجارية والاقتصادية للعراق وفرصه وتحدياته في المجال الاقتصادي والعلاقات بين إيران والعراق. في هذا الكتاب، تم النظر إلى هذه العلاقات من الناحية الاقتصادية فقط، وفي جزء صغير منه، تمت مناقشة التأثير الاقتصادي للزيارات التي يقوم بها الإيرانيون إلى العراق.

الإطار النظري للدراسة

منذ آلاف السنين، كان السفر جزءاً لا يتجزأ من الترفيه البشري. في الماضي كان مفهوم السفر يعني فقط الذهاب إلى مكان آخر للاستمتاع، ولكن مع تطور المجتمعات وتحول السفر إلى صناعة السياحة، أفسحت المفاهيم العامة المجال لفئات مختلفة، كل منها يوفر تعريفاً محدداً للسفر. السياحة هي واحدة من الاتجاهات العالمية التي تعبر بشكل جيد عن مزيج من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وضمن إطار منهج علمي تشكل السياحة وسيلة للسيطرة على جميع المساحات ما قبل الحداثة والحديثة وما بعد الحداثة. يعتقد بعض الباحثين أن الحكومات والدول لا تنظر إلى السياحة سوى من وجهة نظر اقتصادية، لذلك فهي تعدّها منتجاً يزيد الدخل الاقتصادي للبلد، وهناك مناهج أخرى ناظرة إلى دور العرض والطلب في مجال السياحة وتصف كيفية تفاعل مختلف عناصر المقصد والسياحة. وبالمقابل في مجال التسويق السياحي، لا يميز معظم الكتاب بين المنتجات والخدمات. إنهم يشيرون إلى المنتج السياحي بحساب المنتجات والخدمات مترادفة تقريباً ليقوموا بتعريف المنتج على هذا النحو: أي شيء يمكن تقديمه للسوق لجذب الانتباه أو الحيازة أو الاستخدام أو الاستهلاك من المحتمل أن يلي حاجة أو رغبة. يشمل هذا التعريف الأهداف المادية والخدمات والأماكن والمنظمات والأفكار.

استناداً إلى نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي، سنناقش هذا الموضوع في صميم البحث أنه من خلال زيارة الأربعين، نجحت جمهورية إيران الإسلامية في ممارسة نفوذ القوة الناعمة في العراق وعبر العراق في التيارات الشيعية العربية في المنطقة.

السياحة الدينية في الدول الإسلامية

ما يشار إليه اليوم بالسياحة الدينية له تاريخ واسع مثل تاريخ الأديان السماوية. من المؤمنين المسيحيين واليهود الذين سافروا مسافات طويلة لزيارة أماكنهم الدينية، إلى مسلمي صدر الإسلام الذين كانوا يسافرون إلى مكة كل عام على ظهور الخيل أو سيراً على الأقدام، كانوا جميعاً من أوائل السائحين المتدينين في العالم دون أن يدركوا ذلك.

هذا في حين مع انتشار حالات الالتزام بالدين بين أتباع الديانات المختلفة بمرور الوقت وتطور الأماكن الدينية المقدسة في جميع أنحاء العالم، تطورت زيارة هذه الأماكن كل عام بين أتباع الديانات المختلفة وازداد عدد الزوار بشكل كبير. وقد تحولت هذه الرحلات إلى صناعة وقطاع مولد للدخل بمليارات الدولارات. هناك العديد من الأديان المختلفة في العالم، وبناءً على عدد الأتباع، يمكن القول أن هناك 5 ديانات رئيسة في العالم: المسيحية والإسلام والبوذية والهندوسية واليهودية والزرادشتية. حالياً، هناك 55 دولة إسلامية، يقع معظمها في غرب آسيا وإفريقيا (أحمدان و همكاران، 1391: 4). هذا في وقت تعد فيه معظم الدول الإسلامية مثل مصر وإيران ولبنان وماليزيا وتونس وإندونيسيا والمغرب من بين أكثر الدول جاذبية ولها مناطق جذب كبرى تلتفت انتباه السائحين.

في تقريرها السنوي لآخر الإحصاءات والأرقام المسجلة قدمت منظمة السياحة العالمية في هذه الصناعة لعام 2013 السعودية ومصر والمغرب في المراتب الأولى في جذب السياح الأجانب بين الدول العربية في المنطقة. في عام 2012، تم الإبلاغ عن إجمالي عدد السياح الأجانب في منطقة غرب آسيا بنحو 52 مليون، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 5٪ في عدد السياح بسبب التوترات وأعمال الشغب في المنطقة.

السياحة الدينية في إيران

مع انتشار الإسلام في إيران، تحولت مرقد الأئمة والأولياء والعرفاء تدريجياً إلى مزارات. في وقت لاحق، مع بناء القباب وتطوير المرافق والخدمات لم يتم إنشاء مناطق الجذب الدينية والمباني الدينية البارزة فقط في أجزاء مختلفة من البلاد، بل تم تطوير وتوسيع الزيارات ضمن الهيكل الاجتماعي لدى مختلف المجتمعات. في المنطقة الجغرافية لإيران، بالإضافة إلى الشيعة، يعيش أتباع الديانات والمذاهب الأخرى مثل الزرادشتيين والأرمن واليهود، ولكل منها أماكن مقدسة تُعدُّ

مزاراتٍ مهمةً تستقطب العديد من الزوار. وكمثال على ذلك، فإن أهم المعالم الإيرانية التي يسعى إليها الزوار من أهل السنة هي تربة أو ضريح الشيخ جام في خراسان وجامع سنندج الكبير. الزرادشتيون الإيرانيون الذين يعيشون بشكل عام في طهران ويزد وكرمان وبم في كل عام يذهبون إلى الأماكن الأثرية مثل تحت جمشيد، نقش رستم، طاق بستان، بيستون، بحيرة أرومية، برج كاشمر ومعبد النار آذرغشسب في تحت سليمان لإقامة احتفالاتهم الدينية. كما توجد كنائس تعود إلى الأرمن في أماكن مختلفة، ولا سيما في أصفهان وأذربيجان الغربية (علي اكبري، 1392: 91). تتنوع غايات معظم السياح الذين يقومون بزيارة إيران بين زيارة علاجية أو لزيارة المعالم التاريخية أو البيئية أو لأغراض التجارة. كما أن في إيران عوامل لها تأثير كبير على تنمية السياحة الدينية. وهذه الآثار إما إيجابية أو سلبية، نذكر بعضها:

الآثار الإيجابية:

1- وجود طقوس واحتفالات تقليدية ودينية كثيرة وجذابة: إيران بما تحمله من تاريخ يعود إلى عدة آلاف من السنين وحضور معتنقي مختلف الأديان السماوية، لديها العديد من الاحتفالات الدينية والتقليدية التي يمكن أن تكون جذابة لأي سائح، احتفالات مثل الأعياد أو الاحتفالات بمناسبة ذكرى ولادات الأئمة الأطهار (ع) والأهم من ذلك مراسيم عزاء الإمام الحسين (ع) في شهري محرم وصفر.

2- الأماكن الإسلامية المقدسة: وهي مرآة تعكس الثقافة والفنون والحضارة الإيرانية. مثل الفنون المستخدمة في بناء مراقد الأئمة المعصومين والسادة من أحفادهم عليهم السلام.

3- تقديم الطعام الحلال: من أهم النقاط بالنسبة للسياح الأجانب وخاصة المسلمين منهم، الحصول على الطعام الحلال في جميع أنحاء إيران الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تنعم إيران بوجود المساجد التي تذكّر بالأوقات الشرعية، ويمكن للسائح الحصول على المصحف الشريف وأداء الواجبات الدينية بسهولة.

الآثار السلبية

1- قلة الدعاية والمعلومات في الوقت المناسب: إيران غنية جداً من حيث وجود الأماكن السياحية والدينية، ولكن نظراً لقلة الدعاية الكافية والإعلان المناسب، فإن العديد من الناس في العالم لا يدركون وجود مثل هذه الكنوز.

- 2- عدم وجود مرافق رعاية مناسبة: فيما لو توفرت المعلومات الكافية وازداد عدد السياح الذين يدخلون البلاد، فلا توجد مرافق رعاية كافية، بما في ذلك الفنادق ذات المعايير الدولية لتستقبلهم. هذه المشاكل تُعدُّ فجوة كبيرة في مجال جذب السياح.
- 3- تطوير البنية التحتية للمواصلات: نقل آمن ومريح وسريع ووجود طرق سريعة وآمنة يمكن تحويلها إلى أحد العوامل التي تجذب السياح إلى الدولة.
- 4- عدم وجود مرشدين سياحيين لتوجيه السائحين الدنيين: للأسف، في مجال السياحة الدينية في إيران، عدد المرشدين السياحيين قليل جداً، وعلى الرغم من تحسنه في السنوات الأخيرة، فلا تزال هناك ضرورة يتعين القيام بها.

السياحة الدينية في الدراسات القرآنية والروائية

لقد نزل القرآن هداية للبشر، وقد شدد على السفر في آيات كثيرة منه ودعا الناس للسفر واستكشاف العالم في عناوين مختلفة (رحيم بور وسيد حسيني، 1379: 13). يأمر القرآن الكريم بالسياحة في الأرض عبر استخدام كلمة «السير» وبأشكال مختلفة أو بشكل مباشر (سورة العنكبوت الآية 20، سورة الروم الآية 42، سورة النحل الآية 36، سورة النمل الآية 69، سورة الأنعام الآية 11، سورة آل عمران الآية 137) أو بطريقة السؤال وبصورة مباشرة أو غير مباشرة كما جاء في (سورة يوسف الآية 109، سورة الروم الآية 9، سورة فاطر الآية 44، سورة غافر الآية 21 وسورة محمد الآية 10).

الأهداف والفوائد التي يذكرها القرآن عن السياحة هي: رؤية آثار الماضين وتعلم الدروس وأخذ الأفكار منها، مسألة الحمد والشكر لله، معرفة الله، إدراك طبيعة الخلق، الحكمة من عالم الخلقة، التعقل والتفكير في مختلف الشؤون، معرفة أحوال الماضين والاعتبار منهم، القيام بالنشاطات التجارية من خلال السفر، السياحة وتداول رأس المال والاقتصاد النشط، نشر الثقافة والعلم والحضارة (الإمام بالأعراق والتنوع الثقافي واللغوي والحضاري لدى الآخرين؛ نقل اللغة والثقافة والحضارة والعلوم للآخرين والاستفادة من علومهم ونقلها من قبل السائح إلى قومه ومنطقته). ومن ناحية أخرى أكد الأئمة (عليهم السلام) السفر والسياحة وأشاروا إلى فوائد السفر المختلفة ومنها اكتساب صحة وحيوية الجسد والروح، واكتساب العلم والمعرفة والتعرف على الشخصيات العظيمة

والآداب والتقاليد لدى الأمم الأخرى، وأخذ النصح والدروس، والتخلص من الأحزان والآلام، وتوفير العيش والحصول على وظيفة، والتأمل في نعم الله، والترفيه الصحي، وقضاء وقت الفراغ. السياحة الدينية لها ثمار ونتائج ذكرت في الأدبيات الدينية ببركات السفر، وهذا ما يشار إليه أيضاً في الروايات والأحاديث.

مفهوم القوة الناعمة على أساس نظرية «جوزيف ناي»

تُعَدُّ القوة أو السلطة أحد الموضوعات المركزية في العلوم السياسية. يثار هذا الموضوع في مجالين من مجالات السياسة الداخلية والخارجية بما يتماشى مع تنفيذ البرامج والسياسات والأجندات وتحقيق الأهداف الوطنية (جمالي، 1379، ص 250). في منشور أتلانتيك اقترح جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة لأول مرة في عام 1990. وعلى وفق اقتراحه، فإن القوة مثل الطقس. لذلك يعتمد عليها الجميع ويتحدثون عنها، لكن القليل من يفهمها. لتعريف القوة يقدم «ناي» تقسيماً ثلاثي الأبعاد هو القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الناعمة. بمعنى أن لكل من القوة العسكرية والاقتصادية طبيعة قاسية، وتختلف القوة الناعمة عنهما في أنها تقوم على إمكانية تكوين ما يفضله الآخرون. تلك القدرة التي تنتج الجاذبية وتنتهي إلى الانقياد والطاعة. هذا في حين تُستخدم القدرات الاقتصادية أحياناً كمصدر للقوة الصلبة وأحياناً كمصدر للقوة الناعمة. إن النجاح في السياسة العالمية من منظاره يتطلب استخدام القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة. يُعَدُّ جوزيف ناي أن القوة هي عبارة عن إمكانية تحفيز البعض على فعل ما يريده البعض الآخر. وبحسب ما يراه فإن البلدان المؤثرة وصاحبة القرار في عصر المعلومات، هي الدول التي أصبحت ثقافتها وأفكارها المهيمنة معايير على مستوى العالم، وبالتالي، فإن الثقافة، والسياسات الداخلية والخارجية المقبولة، وامتلاك أدوات اتصال كلها تُعَدُّ مكونات للشكل الجديد للقوة (القوة الناعمة).

كما يعتقد «جوزيف ناي» أن لعناصر مثل التماسك الوطني والثقافة العالمية والمؤسسات الدولية أهمية كبرى في ظل تأثيرات التطورات العالمية. إنه يُعَدُّ القوة الناعمة على أنها القدرة على الامتصاص، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى الرضا في النهاية (عسكري، 1389، ص 64). على عكس القوة الصلبة، التي تعتمد في الغالب على القوة والتهديدات أو المكافآت فإن الدولة تحقق من خلال القوة الناعمة النتيجة المرجوة عبر الأساليب غير المباشرة. استناداً إلى نظرية جوزيف ناي، تعتمد طبيعة القوة الناعمة على تشكيل ما يفضله الآخرون، ويتم ذلك بطريقة غير ملموسة

باستخدام عوامل الجذب الثقافية والقيم والمؤسسات السياسية. بالطبع، تختلف القوة الناعمة عن النفوذ، ويمكن أن يعتمد النفوذ على القوة الصلبة أو التهديدات أو المكافآت، لكن القوة الناعمة هي القدرة على الجذب بناءً على الرضا. (عسكري، 1389، ص 67).

العوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية العراقية

مرَّ تاريخ العراق بالعديد من التقلبات والتغيرات بسبب التنوع العرقي والديني في ساحته الاجتماعية من جهة والانقسامات والاختلافات السياسية فيه من جهة أخرى. عانى هذا البلد طوال تاريخه دائماً من تنوع عرقي وهيمنة أمة أو دين واحد، سواء أكان عربياً أو كردياً أو سنياً أو شيعياً. تلعب هذه الجماعات والأحزاب أدواراً رئيسية في سياسة العراق الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بإيران. يتكون هيكل الحكومة في هذا البلد من جمعية نيابية تشريعية تنتخب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وحكومة اتحادية ذات مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي. بعد سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري وتأسيس نظام سياسي جديد عام 2003، تمت الموافقة على أول دستور ديمقراطي لهذا البلد في 15 أكتوبر 2005. في هذا النوع من السلطة المصنف على أنه نظام ديمقراطي برلماني، يكون رئيس الوزراء هو الأقوى بين الأركان الثلاثة. يحدد الشعب ممثلي المجلس بالتصويت المباشر، والمجلس ملزم بانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمصادقة عليهما. تجدر الإشارة إلى أنه في جميع البلدان، بما في ذلك العراق، يُعدُّ وجود بعض المواقف عاملاً في إحداث الضعف والتهديد لهذا البلد، وأيضاً عاملاً لاكتساب القوة في ذلك البلد. هنا نشير أولاً إلى نقاط القوة ثم نقاط الضعف في العراق.

(أ) نقاط القوة: بعض المكونات التي تؤدي إلى قوة العراق هي:

1- الموقع الجغرافي السياسي: يعدُّ موقع العراق الجغرافي، أي مجاورته لدول مهمة، وخاصة إيران من جهة، وامتلاكه لثروات طبيعية تحت الأرض مثل النفط والمناجم من جهة أخرى، من نقاط القوة ومن الميزات المهمة في نموه وتطوره وتعدُّ مجاورة العراق لدول مهمة في غرب آسيا نقطة قوة لهذا البلد، مما أثر في العلاقات الاقتصادية والسياسية. الموارد الجوفية هي بدورها أهم عامل قوة، خاصة في القطاع الاقتصادي للعراق، ولتحقيق إنجازات مناسبة لإصلاح العراق وتنميته.

2- التنوع العرقي والديني في العراق: يمكن اعتبار مكون الدين والعرق في أي بلد عاملاً من عوامل القوة، وفي حالة الافتقار إلى الإدارة السليمة، يمكن اعتبارها عاملاً من عوامل الضعف، إذ

يمكن للعراق استخدام تنوعه العرقي والديني في التحالف الداخلي وزيادة العلاقات مع الدول المجاورة الأخرى وحتى تلك التي ليس له حدود مشتركة معها.

3- دور المرجعية الدينية في العراق: كان دور المرجعية الدينية في العراق أكثر فاعلية في إرشاد الناس، لأن المسلمين سنة وشيعة يعتقدون أن المرجعية الدينية ركن مهم في تحديد مصير بلادهم.

4- خلفية تكوين قوات الحشد الشعبي المقتدر في العراق: شهدنا التعبئة العامة للشعب العراقي في الأزمات والشدائد.

ب) نقاط الضعف: بعض المكونات التي تسبب الضعف في العراق هي:

1- فقدان الدولة لإرادة قوية: على مدار تاريخه، كان العراق مجتمعاً متعدد الأعراق والمذاهب، وقد تسبب عدم وجود إدارة قوية لدى الدولة في تهديد أمن وسياسة هذا البلد، فضلاً عن توفير المجال للنفوذ الأجنبي.

2- الانفصالية لدى الأكراد: قضية الانفصال الكردي قضية متكررة في تاريخ العراق. لسنوات عديدة، كان الأكراد يسعون إلى الانفصال والاستقلال، لذلك يبدو من الطبيعي أن يكون هناك توتر عرقي، إضافة إلى إضعاف الحكومة المركزية ودعم كل اتجاه داخلي وخارجي يحاول تحقيق الأكراد للحكم الذاتي خاصة بمساعدة بعض الدول المؤثرة ولما أعطته من ضوء أخضر في هذا المجال، بالرغم من تعارض هذا الأمر مع مصالح الدولة العراقية.

3- الوضع الاقتصادي السيئ: بطالة الشباب وانخفاض مستوى الدخل والامية في العراق عوامل ساهمت في خلق أزمات عديدة مثل الانضمام إلى الجماعات الإرهابية كمصدر للدخل.

4- تكوين تيارات مختلفة بسبب الخلافات العرقية والدينية: تعدُّ هذه القضية عاملاً مهماً في تهديد أمن العراق وهويته واقتصاده، وهو مما يسبب الفوضى في البلاد، فقد أدت التركيبة العرقية والقومية والدينية للعراق إضافة للحكومات المحلية العراقية إلى ظهور أُلغاز أمنية مختلفة في هذا البلد، والتي يمكن اعتبارها واحدة من نقاط الضعف الأساسية في العراق (رستمي وسفيدي، 1395: 85).

5- الوضع الجيوسياسي والتنوع العرقي في العراق: في الوقت الذي يمكن أن يتحول هذا الأمر إلى فرصة لتنمية العراق ولكنه في معظم الحالات تسبب في تهديد أمنه واستقراره. من الأمثلة البارزة على ذلك نشاط الجماعات الإرهابية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث أزمة في الحدود مع دول الجوار وأن يخل بأمن العراق نفسه.

الوضع الاقتصادي في العراق

كواحدة من أهم دول الجوار لجمهورية إيران الإسلامية، يتمتع العراق بمكانة خاصة في مختلف المجالات. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط. يأتي حوالي 95% من إجمالي واردات البلاد من بيع النفط. تسببت حروب العراق العديدة والعقوبات الدولية طويلة الأمد في تخلف الاقتصاد العراقي عن الركب. في عام 2012، تم تحديد النمو الاقتصادي للعراق عند 4.8%، والذي كان من المتوقع أن يصل إلى 7.8% في عام 2014. بعد سقوط نظام صدام وزوال حكم حزب البعث، زاد العراق بشكل مستمر من إنتاجه النفطي وأصبح أحد أكبر مصدري النفط، وأن زيادة الـ50% من المعروض النفطي في الأسواق العالمية ترجع إلى هذا البلد.

في عام 2012، أنتج هذا البلد ما معدله 3 ملايين برميل من النفط يومياً، وهي أعلى كمية خلال الثلاثين عاماً الماضية. كان هذا البلد في الثمانينيات من القرن الماضي من أقوى الاقتصادات بين الدول العربية وكانت لديه بنية تحتية اقتصادية مناسبة. لقد أثار الاقتصاد العراقي بعد الحرب التي استمرت ثماني سنوات على إيران، الأمر الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية الاقتصادية لكلا البلدين، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الغزو الأمريكي للعراق واحتلال هذا البلد، وما عاشه من ويلات في حرب الخليج الأولى، وما تلاه من فرض حظر اقتصادي لمدة 13 عاماً من قبل الأمم المتحدة، كلها عوامل ساهمت في تدني الوضع الاقتصادي الذي يعيشه العراق اليوم. بالإضافة إلى ذلك فإن انقطاع صادرات النفط العراقية من جهة، واعتماد دخل البلد من العملة الصعبة اعتماداً كبيراً على النفط، جعل معظم منشآت العراق الاقتصادية والصناعية تعاني من التآكل والتلف. مع اندلاع حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق واحتلال الولايات المتحدة لهذا البلد، ساء الوضع الاقتصادي للعراق وأصبح أهم مصدر للدخل من العملات الأجنبية لهذا البلد تحت سيطرة الدولة الأمريكية. نتيجة لذلك، واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل الاقتصادية. ومن بين أكبر المشاكل الاقتصادية الحالية في العراق، يشار إلى انتشار البطالة، والدمار الاقتصادي، فقدان القدرة على جذب رؤوس الأموال، وتعليق مؤسسات الدولة.. إلخ.

الوضع الثقافي في العراق

بالنظر إلى حقيقة أن العراق بلد تعيش فيه أعراق وقوميات وأصحاب ديانات مختلفة، يمكن القول إن هذا البلد هو أحد البلدان متعددة الأعراق التي لها خصائص معينة، ويمكن لكل مجموعة منهم السير على طريقها الخاصة. في الوقت نفسه يؤدي هذا الأمر إلى تعقيد المشاكل الداخلية ومواجهة الخلاص من تلك المشاكل بعقبات كبرى. لذلك، فيما يخص العراق يجب اتخاذ القرار بكل دقة وحذر، لأن تقديم حلول أيديولوجية ومتطرفة وأحادية الجانب سيؤدي إلى نهاية كارثية.

توزيع النفوس وفقاً للقوميات في العراق هو:

(أ) العرب: يشكل العرب غالبية سكان العراق. بحيث يحتل العرب (شيعة وسنة) حوالي 75 إلى 80 بالمائة من مساحة العراق (عزتي، 1384: 32). يعيش معظم العرب السنة في بغداد وشمال نهر الفرات، ويعيش معظم العرب الشيعة في المحافظات الجنوبية مثل البصرة وكربلاء والنجف.

(ب) الأكراد: يشكل الأكراد 19٪ من سكان العراق. الأكراد هم أكبر أقلية في العراق بعد غالبية العرب (عزتي، 1384: 32) تعيش هذه الأقلية في الغالب في محافظات أربيل والسليمانية وكركوك.

(ج) التركمان: ينقسم التركمان إلى فئتين: الشيعة والسنة. من حيث التوزيع الجغرافي، يتواجدون في الغالب في محافظات الموصل وكركوك وجنوب إقليم كردستان العراق. تشكل هذه الأقلية حوالي 2٪ من سكان العراق (نشره ياس نو، 81/12/21).

خلفية العلاقات بين إيران والعراق

منذ انهيار الحكومة العثمانية وتشكيل الحكومة العراقية، لطالما عُدت سياسات رجال الدولة في هذا البلد مصدر تهديد لأمن إيران الداخلي، ونادراً ما كان لهذا البلد علاقات ودية مع إيران. كمثال على ذلك، الخلافات الإقليمية والحدودية إلى جانب القضايا الدينية مثل التمييز ضد الشيعة في العراق والقضايا العرقية والقومية مثل الصراع بين العرب والعجم، ووجود الأكراد على جانبي حدود إيران والعراق إضافة إلى حرص حكام بغداد على التوسع الجغرافي كل ذلك كان من العوامل الرئيسة التي أدت إلى التوتر بين الدولتين. ومع ذلك، لم تكن علاقتهما متوترة دوماً بحيث يمكن أيضاً العثور على نقاط قابلة للاعتماد في تاريخ العلاقات الإيرانية العراقية.

منذ فترة الانتداب البريطاني للعراق عام 1920 ثم استقلال ذلك البلد عام 1932 وحتى نهاية الحكم الملكي عام 1958، وبسبب نفوذ إنجلترا في المنطقة ووجود النظام الملكي في كلا البلدين، كانت العلاقات بين الحكومتين ودية سواء فيما يخص اتفاقية سعد آباد وميثاق بغداد الذي تم تشكيله للتعامل مع تهديد الشيوعية.

على الرغم من أن هذه الفترة شهدت أيضاً حدوث خلافات حدودية من وقت لآخر، إلا أنه تم حلها عادةً دون نزاع كبير. لكن ما تبقى في أذهان العموم فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية هو الصراع والحرب بين البلدين. بشكل عام، يمكن اعتبار نقطة الانطلاق في العلاقات بين إيران والعراق في 1929، حيث قام ملك العراق حينها بإرسال وفد إلى إيران لإثبات نوايا بلاده الحسنة تجاه إيران وإقامة علاقات سياسية بين البلدين.

كان العراق في هذه الفترة تحت الانتداب البريطاني. في عام 1931 قام العراق بإرسال مذكرات منددة إلى إيران، اتهم فيها ضباط الجمارك والقوات البحرية في هذا البلد بانتهاك السيادة العراقية في مياه شط العرب. ثم اشتكى إلى عصبة الأمم في عام 1934 وبعد معالجة هذه المسألة من قبل عصبة الأمم، تم إبرام اتفاقية بين البلدين في عام 1937 تنص على حق الملاحة في شط العرب بأكملها باستثناء خمسة كيلومترات من مياه آبادان تم تسليمها إلى العراق حتى خط تالوك. لكن بشكل عام، إذا أردنا دراسة العلاقة بين هذين البلدين، يمكن تقسيم هذه العلاقات إلى ثلاث فترات:

الفترة الأولى: فترة المنافسة (قبل الثورة الإسلامية الإيرانية)

أهم القضايا التي أثيرت في هذه الفترة هي:

- 1- مشكلة تحديد الحدود والمياه الحدودية من شط العرب إلى شمال كردستان.
- 2- القضايا الاقتصادية والتجارية والإيرانيون المقيمون في العراق.
- 3- وجود حوزات دينية وأماكن مقدسة ومزاعم الحماية والدعم لشيعة العراق.
- 4- موضوع السيطرة على القبائل الحدودية والبدو الرحل الذين كانوا يعيشون على جانبي حدود البلدين.

5- التعاون الدولي والإقليمي مثل ميثاق بغداد.

مع انسحاب إنجلترا من المنطقة وصعود حزب البعث في العراق، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من الصراع والمنافسة. في السنوات 1971 إلى 1973 بلغ التوتر بين إيران والعراق إلى أعلى مستوياته بحيث سادت حرب باردة شديدة على العلاقات بين البلدين. بعد استرجاع الجزر الإيرانية الثلاث طناب الكبرى، وطلب الصغرى وأبو موسى من قبل إيران وممارسة السيادة عليها، في ديسمبر عام 1971، قطعت الحكومة العراقية علاقاتها السياسية مع إيران وأعلنت أن الجزر الثلاث تعود للعرب. بعد هذه القضايا، أدت المنافسة الشرسية بين إيران والعراق في مجال السيطرة على منطقة الخليج إلى اشتداد الصراعات بين الجانبين، ونتيجة لذلك وقع العراق اتفاقية تعاون سياسي واقتصادي وعسكري لمدة خمسة عشر عاماً مع الاتحاد السوفيتي السابق، الإجراء الذي دفع إيران إلى اعتبار العراق أكبر تهديد أمني لها.

الفترة الثانية: فترة الصراع والعداوة (من انتصار الثورة الإسلامية إلى سقوط صدام حسين).

كان السبب الرئيس لعداء العراق في هذه الفترة، هو الأعراف التي ولدت من رحم الثورة الإسلامية في إيران. ومن القواعد التي تحكم إيران خلال هذه الفترة، مراعاة الدستور، وكلمات الإمام الخميني (رضوان الله عليه) ورجال الدولة الآخرين، والشعارات الشعبية التي كانت ترفع في صلوات الجمعة والمسيرات الثورية. كانت دول المنطقة، بما في ذلك العراق والمملكة العربية السعودية، قلقة من أن الثورة الإسلامية الإيرانية ستنتشر في بلادها وتؤدي إلى ثورة شعوبها ضد حكوماتها. لذلك رأوا الحل في ذلك خنق الثورة الإسلامية الإيرانية في مهدها. تولى العراق نيابة عن جميع الحكومات المعارضة للثورة الإسلامية الإيرانية في منطقة الخليج هذه المهمة وعلى أساس النزاعات والقضايا الحدودية والإقليمية في الماضي، شن حرباً شاملة بهدف تدمير الثورة الإسلامية الوليدة وتدمير إيران والإيرانيين (حاجي يوسف، 2004، ص 204).

الفترة الثالثة: فترة التعايش السلمي (بعد صدام وتشكيل الحكومة بعد 2003)

خلال هذه الفترة، بينما رحبت إيران باختيار نظام البعث، طالبت بانسحاب القوات المحتلة من العراق في أسرع وقت ممكن، وتوسيع العلاقات مع هذا البلد. كما كانت إيران أول دولة اعترفت ودعمت المجلس الانتقالي للحكومة العراقية. كانت محاكمة صدام من قبل القضاء

العراقي وإصدار بيان بشأن اعتراف الحكومة العراقية بالاتفاق الجزائري لعام 1975 من العوامل الأخرى التي غيرت موقف النظام الدبلوماسي الإيراني من الحكومة العراقية الجديدة. بالإضافة إلى الاصطفاف السياسي، أدت السياقات التاريخية أيضاً إلى التقارب بين شيعة إيران والعراق. كانت المدن المقدسة الشيعية في العراق وكذلك حوزة النجف الأشرف من القضايا التي حظيت باهتمام واسع من قبل الإيرانيين. ومن الأمور التي أدت إلى تحسين العلاقات الشئانية أكثر فأكثر هي التعاون المطلوب في استقبال الزوار الإيرانيين لزيارة العتبات المقدسة في العراق وكذلك استقبال الزوار العراقيين إلى إيران لزيارة الإمام الرضا (ع)، وكذلك التعاون الاقتصادي الشئاني، بما في ذلك التعاون في مجال الطاقة وربط أنابيب النفط بين البصرة وآبادان والترازيات والتكنولوجيا والتعاون في مجال مكافحة الإرهابيين التكفيريين (دهقاني، 1388: 132-138).

العلاقات الإيرانية العراقية من زاوية السياحة الدينية

من بين الأهداف الأساسية في السياحة الدينية هي المعنوية والتقرب إلى الله. لذلك فإن إحدى فلسفات السفر من وجهة نظر الإمام علي (ع) هي اتخاذ خطوة في إصلاح الآخرة. من بين الدوافع الأخرى للسياحة الدينية التي يمكن ذكرها تخفيف الآلام والمخاوف والتهديدات. ومن الأماكن التي يذهب إليها السائحون الدينيون لزيارتها تقرباً إلى الله مكة المكرمة، المدينة المنورة وكربلاء المقدسة، والنجف الأشرف في العراق، والقدس في فلسطين، وفاطيما في البرتغال، والفاتيكان في روما.

دراسة قواعد السياسة الخارجية العراقية

تعني السياسة الخارجية لبلد ما متابعة أهداف ذلك البلد في المجتمع الدولي وفيما يتعلق بالمجتمعات والحكومات والبلدان الأخرى. يختلف هذا النوع من السياسة باختلاف البلدان ويتغير بمرور الوقت. بصفته أحد الجيران الغربيين لجمهورية إيران الإسلامية، يلعب العراق دوراً مهماً للغاية في تأمين المصالح الوطنية لهذا البلد أو بالعكس خلق تهديد له، لأن الموقع الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو بحيث يمثل العراق بالنسبة له كعضو في منطقة الخليج وغرب آسيا، حلقة وصل بين إيران بمعادلات القوة الإقليمية في غرب آسيا؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يمثل العراق أحد المنافسين الدائمين لإيران في الخليج. من زاوية القضايا الأمنية على مستوى المنطقة والعالم ومن زاوية تحديد السياسات الأمنية لطالما كان التنوع السكاني والانقسامات العرقية في

العراق مصدر قلق لإيران. إن السياسة الخارجية لهذا البلد تقوم من جانب على التوجهات الجديدة للحكومة العراقية ضمن بيئتها الاستراتيجية الإقليمية، بحيث تعاني من أوجه قصور تؤثر على أمن العراق واستقراره. المواقف الحيادية التي تتبناها السياسة الخارجية لهذا البلد تخلق تصوراً إيجابياً لبقاء العراق خارج دائرة الأزمات والصراعات الإقليمية المتتالية. ومن جانب آخر، ليس من السهل على العراق أن يظل خارج إطار تفاعلات السياسة الإقليمية، خاصة أنه يسعى الآن للعب دوره من خلال كسب ثقة القوى المؤثرة في البيئة الإقليمية. لكي نتمكن من دراسة السياسة الخارجية للعراق يجب أن نشرح معطيات مهمة مثل تطور البنية السياسية وطريقة تفكير النخب والتقسيم الطبقي الاجتماعي والموقع الجغرافي لهذا البلد في فترتين زمنييتين، قبل وبعد سقوط حزب البعث.

دراسة قواعد السياسة الخارجية العراقية قبل سقوط حزب البعث

تأسس حزب البعث في سوريا في أوائل الأربعينيات على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. على عكس تشكيلاته المركزية، كان الفرع العراقي لهذا الحزب والذي أُسس عام 1955 صغيراً جداً وله تنظيم مؤقت وعدد قليل جداً من الأعضاء لم يتجاوزوا 300 شخص. قاد أحمد حسن البكر إحدى المجموعات داخل الحزب، وفي منتصف الستينيات سيطرت مجموعته على القاعدة الرئيسة في حزب البعث. كان صدام حسين مساعده ومؤتمنه في حل مشاكل التنظيم. تعدُّ الخلافات الإقليمية بين العراق وجيرانه، والرغبة في أن يكون له دور إيجابي في العالم العربي، والتوجهات الاستراتيجية للتواجد في الخليج من بين أهم قضايا السياسة الخارجية التي ظهرت في هذه الفترة. كان هناك حدثان مهمان للغاية في حكومة حزب البعث، مما يدل على خصائص سياستهم الخارجية. الحدث الأول هو الحرب بين إيران والعراق، والآخر هو ضم الكويت المؤقت للعراق ونتائج حرب الخليج والتي تظهر أموراً منها: عدم استقرار الحكومة العراقية، السمات الشخصية لنخبها، اتخاذ النهج العدواني في حل النزاعات، عدم الرضا عن الجغرافيا السياسية لهذا البلد والواقعية السياسية قصيرة المدى. لكن أهم شيء في سياسة العراق الخارجية هي السمات الشخصية للنخب العراقية، ففي مثل هذا النوع من الأنظمة السياسية، تكون النخب هي التي تتخذ القرارات الرئيسة، وفي هذه الفترة الزمنية، كان لصدام حسين دور مؤثر وحاسم في متابعة السياسات الداخلية والخارجية للعراق. وهذا يعني أنه من خلال تصورات واستنتاجاته واحتياجاته، يقوم بتشكيل سياسة خارجية عدوانية تجاه العراق. على سبيل المثال، يمكن ذكر حالتين في هذا الشأن. في عام 1974، قرر صدام اغتيال بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردي في العراق، ولكن

من خلال توقيع اتفاقية صداقة وتعاون مع موسكو وباتفاق الحزب الشيوعي العراقي، نجح في إنهاء الحزب الديمقراطي الكردي بدعم الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي. وفي عام 1975، قرر صدام وهو المصمم الرئيس لسياسة العراق الخارجية، زيادة فوائده صادرات النفط وتحسين علاقات البلاد مع الدول المجاورة (سريع القلم، 1374:386).

دراسة قواعد السياسة الخارجية العراقية بعد سقوط حزب البعث

مع سقوط صدام وزوال حزب البعث العراقي عام 2003، تغير النظام السياسي في العراق والذي كان يدار من قبل السنة، وتمكن الشيعة من تولي السلطة بعد قرون على أساس مبدأ الأغلبية. في ذلك الوقت، تحول العراق إلى ساحة قتال بين القوات السلفية الجهادية ضد الغزاة الأمريكيين. كانت هذه القوات تنفذ من جانب عمليات إرهابية ضد الحكومة الشيعة، ومن جهة أخرى، كان حزب البعث الذي يواجه ظرفاً شديداً بعد سقوط صدام حسين وفقدانه السلطة السياسية، وتنفيذ قانون اجتثاث البعث من النظام السياسي الجديد في العراق، كان يحاول إحياء سلطته باستخدام قدرات الجماعات الجهادية المناهضة للولايات المتحدة والشيعة. مع الهجوم الأمريكي على العراق وسقوط صدام، نشأت ظروف جديدة في هذا البلد. يمكن تشبيه تلك الظروف بناقض تم إطلاق طاقته بعد فترة طويلة من ضغطها، فقد أدى ظهور أفكار ومجموعات وتيارات مختلفة، ووجوه وشخصيات، وبالطبع تأثير الفاعلين في المنطقة والعالم، إلى تغيير المشهد المحلي والعالمي لهذا البلد بسرعة. وعلى الرغم من أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق خفف من حدة التوترات القائمة، إلا أن ظهور داعش في العراق كان كالجراح التي نزت من جديد؛ جراح سببتها عقود من الاستبداد والاحتلال، مما زاد من حجم الدمار والمشاكل القائمة. تضمنت سياسة العراق الخارجية في هذه الفترة مجموعة من العوامل التي لها مؤشرات ومكونات مختلفة، والتي أدت إلى العديد من التدايعات والنتائج. بعد سنوات قليلة، ومع هزيمة داعش في العراق والجهود المبذولة لتمهيد الطريق لإعادة الإعمار وتحسين وضع الدولة، كان هذا البلد على طريق توسيع العلاقات الشاملة مع دول المنطقة والعالم. قضية اشتدت بعد الانتخابات النيابية عام 2018 مع رئاسة الوزراء عادل عبد المهدي. نتيجة لذلك، في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد انهيار داعش في العراق، يمكن ملاحظة نوع محدد من النشاط في سلوك السياسة الخارجية العراقية. من أجل فهم أفضل للإطار الذي يحكم السياسة الخارجية العراقية، من الممكن النظر إلى عوامل تشكيلها ومؤشراتها وعواقبها. بمعنى آخر، يمكن أن تتشكل السياسة الخارجية العراقية نتيجة لمجموعة من العوامل، لها مؤشرات ومكونات

مختلفة، وأن متابعتها ستؤدي إلى العديد من التداعيات والنتائج. هناك ثلاثة عوامل فاعلة في اتجاه السياسة الخارجية للعراق نحو تبني سياسة خارجية متوازنة، وهي: وجود هشاشة الحكومة العراقية، الوضع الجيوسياسي وتنوع الناشطين الداخليين.

أ- هشاشة الدولة العراقية: هذا المصطلح يعني عدم قدرة الدولة على توفير السلع العامة والظروف الأساسية، بما في ذلك الأمن ومواجهة التوترات والصراعات. تُصنف الدول على أنها دول هشة إذا كان رقمها القياسي 90 أو أكثر. الحكومات التي تكاد أن تدخل ضمن دائرة الدول الهشة لديها أيضاً رقم في النطاق من 60 إلى 90. هذا في حين تحصل الحكومات العادية على رقم يتراوح بين 30 إلى 60، أما الحكومات المستقرة فتحصل على رقم بين 0 إلى 30. وبحسب تقرير صدر عام 2019 فإن العراق، كما في السنوات السابقة، هو من بين الدول الهشة برصيد 1/99. إن تشكيل مثل هذه الحكومة التي كانت دوماً مكاناً لصراع القوى الإقليمية والخارجية، هو أحد العوامل التي تشكل طبيعة السياسة الخارجية للعراق.

ب- الموقف الجيوسياسي: هناك عامل آخر في طبيعة السياسة الخارجية للدول وهو وضعها الجيوسياسي. العراق، هو ثالث أكبر دولة في غرب آسيا، ويحاط بمساحة واسعة من اليابسة وهو ينجز قسماً مهماً من تواصله البحري من خلال جيرانه، من بين الدول الساحلية في الخليج، يمتلك العراق أقل عدد من الممرات المائية، هذا في حين أن هذا البلد، الذي يمتلك أكثر من 140 مليار برميل من احتياطي النفط، يوفر أكثر من 7٪ من نפט العالم، ويُعدّ تصدير هذا المنتج أهم مصدر دخل للعراق. لذلك، فإن الاتصالات الحدودية، وربط أنابيب النفط بين البصرة وآبادان، الترانزيت، والتكنولوجيا، والتعاون في مكافحة الإرهابيين والتكفيريين هي من بين الإجراءات المشتركة الأخرى للبلدين بهدف تحسين العلاقات الثنائية (دهقاني، 1388: 132-138).

ج- تنوع الناشطين الداخليين: في السنوات الأخيرة كان هناك عامل آخر أثر في سياسة العراق الخارجية وهو تنوع الناشطين الداخليين. إن دولة العراق بسبب خلفيتها الدينية والعرقية الخاصة لا تتمتع ببنية وتركيب واحد، مما أدى إلى ظهور مصالح في السياسة الخارجية لدى مجموعات وأفراد مختلفين. بشكل عام، يمكن وصف مؤسسة المرجعية الدينية ورئيس الوزراء والفصائل السياسية والجماعات المسلحة بأنها الجهات الناشطة الرئيسة في تطورات العراق الداخلية. لذلك، يمكن اعتبار منطق السياسة الخارجية للعراق متأثراً إلى حد ما بفعل وتفاعل هذه القوى. في هذا الصدد،

لكل من القوى المذكورة أفكار مختلفة حول سياسة العراق الخارجية، والتي لها العديد من القواسم المشتركة والاختلافات. إن المرجعية الدينية كما أكدت حتى الآن أنها تدعم العلاقات الإيجابية بين العراق وجميع الأطراف، وخاصة مع الدول الجارة. وعلى الرغم من أن المرجعية الدينية في العراق ترفض أي تدخل خارجي في العملية السياسية العراقية، ولم ترغب في لقاء المسؤولين السياسيين إلا أن الاجتماع الأخير لآية الله السيستاني المرجع الديني الأعلى في العراق مع رئيس الجمهورية الإسلامية، يُظهر نظرتَه الإيجابية تجاه هذا البلد. أما القوى السياسية الأخرى فلها توجه آخر في السياسة الخارجية. في السنوات الأخيرة، شدد التيار الصدري كثيراً على تقليل التدخلات الأجنبية في العراق، وبالطبع كانت معظم إشاراتِه موجهة إلى إيران. هذا بينما تتمتع الجماعات التي يتم تنظيم الكثير منها في إطار الحشد الشعبي بعلاقات وثيقة جداً مع إيران. يمكن رؤية مثل هذه التوجهات في مقاربات حيدر العبادي ونوري المالكي، رؤساء وزراء العراق في الفترات السابقة؛ علاقات تظهر وتبرز في مواقع مختلفة (منطق سياست خارجي عراق، انديشكده راهبردي تبين، ص 10).

مؤشرات السياسة الخارجية العراقية

تبنى السياسة الخارجية العراقية على عناصر ومكونات يمكن الإشارة إلى بعض منها:

أ- التوازن الإيجابي: وهو من أهم مؤشرات سياسة العراق الخارجية. خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد الهزيمة النسبية لداعش، حاول العراق دائماً إيجاد توازن إيجابي في علاقاته الخارجية، هذا التوازن واضح في السلوك الإقليمي للعراق. يواجه هذا البلد ثلاث قوى في منطقة غرب آسيا، وهي طهران وأنقرة والرياح، لقد اتخذ العراق سياسة للتعامل مع هذه القوى بحيث لا يظن أي واحد أنه يقف في الجبهة المقابلة لأي من تلك القوى. كما أن الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها العراق في السنوات الأخيرة مع ثلاث دول هي إيران وتركيا والسعودية دليل على جهود هذا البلد في تقديم صورة متوازنة لسياسته الخارجية.

ب- أولوية التنمية الداخلية: يواجه العراق أزمة من عدة جوانب وذلك نتيجة مواجهته لعقود من الاستبداد والحروب والاحتلال. لقد أدى حجم الدمار الكبير فيه وضعف الخدمات العامة في مختلف المجالات وارتفاع معدل البطالة وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى، أدى إلى توجه عام لدى الشعب - والمسؤولين العراقيين بأن الأولوية يجب أن تخصص لسياسات إعادة الإعمار في البلاد. هذه الفكرة هي حصيلة سنوات عديدة من المتاعب والمشاق

الروحية والنفسية التي عانى منها الشعب العراقي وتشارك فيها جميع الأطياف والأحزاب المختلفة. لذلك فإن لمبدأ التنمية الداخلية الأسبقية على أي موضوع في تعامل البلاد مع مختلف الأقطاب الإقليمية. إن تجنب اتخاذ أي سياسة تحول البلاد إلى ميدان للصراع أو التوتر أو التنافس بين الآخرين هو أحد أهم مؤشرات السياسة الخارجية في العراق. إن تبني الدول لأي سياسة خارجية له عواقب مختلفة. بناءً على السياسات التي يتم الاعتماد عليها تحدد العواقب والنتائج المترتبة عليها إما ببناء أو مدمرة. أما تبني المؤشرات المتعلقة بالسياسة الخارجية لهذا البلد فلها نتائج مختلفة بعضها عبارة عن:

أ- محدودية القدرة في النشاط: في بعض الأحيان تتخذ بعض الدول سياسة خارجية متوازنة إلا أنها في الوقت نفسه تعاني من ضعف في مجال الأمن الداخلي. العراق اليوم يعاني من هذا الوضع. رغم أن المسؤولين وبعض المحللين يحاولون تفسير نهج الوساطة الذي يقوم به العراق في تطورات غرب آسيا على أنه نوع من النشاط والفاعلية لهذا البلد ولكن يبدو أن العراق يفتقر إلى المكونات الضرورية والكافية لمثل هذا النشاط.

ب- احتمال نشوب صراع بين الناشطين في الداخل والخارج: إن تبني العراق لسياسة خارجية متوازنة يخلق إمكانية نشوب صراع بين مجموعة من الناشطين في الداخل والخارج. يمكن أن يحدث هذا الصراع على مستويين: الأول بين الناشطين المحليين الذين يعتمد كل منهم على واحدة من القوى الإقليمية أو الدولية ولديهم مصالح مختلفة؛ والثاني فإن احتمال تورط جهات أجنبية في ساحة العراق ليس بعيداً وبخاصة أن إيران كانت تفكر في العراق كوسيلة للتخلص من العقوبات ومن جانب آخر تعد واشنطن العراق أداةً لاحتواء إيران.

ج- تطبيق التنمية الداخلية: إن أهم هاجس يواجهه الاستثمار في العراق الحديث، هو القضايا الأمنية التي تتقوى بفعل التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة ولا سيما بعد هزيمة داعش. لذلك، لا توجد عقبة دولية خاصة لهذا البلد لجذب الموارد الأجنبية. في هذا الإطار، تعمل العديد من الشركات على الاستثمار في مجالات مثل الطاقة. على عكس بعض الدول مثل إيران، فإن مبيعات النفط العراقية ليست مقيدة بالعقوبات. هذا بالإضافة إلى أن العراق في بعض الأحيان لا يلتزم بقرارات الأوبك بتحديد مستوى بيعه للنفط، وعليه فإنه يمتلك وارداً نفطياً كبيراً. إن السياسة الخارجية العراقية في إعطاء الضمانات إلى البلدان المجاورة في أنه لا يدخل في أي جبهة

ضدها يكون موقفاً مؤثراً في هذا الإطار. وعلى وفق ما تمت مناقشته في هذا الجزء، فإن صنع السياسات في العراق موضوع يتأثر بالعوامل الأربعة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أن السياسة الخارجية للعراق تختلف في فترة ما قبل سقوط صدام وما بعدها بما في ذلك تغيير خطابه تجاه جمهورية إيران الإسلامية.

النتيجة

بعد سقوط نظام حزب البعث ونهاية حكم صدام حسين، أدت الزيارات إلى العراق إلى توفير فرص كبيرة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية منها:

تهيئة الظروف اللازمة لتكوين أمة إسلامية واحدة: للمسلمين في مختلف أنحاء العالم أديان وأعراق وقوميات وألوان وعشائر مختلفة، وفي الوقت نفسه لديهم خصائص مشتركة وعوامل مترابطة، ولكن بما أن تشكيل أمة إسلامية واحدة مهمة وضرورية، يمكن أن يكون لمسيرات الأربعين الحسيني (ع) أساساً لتحقيق الهدف النهائي للأمة الإسلامية، أي تشكيل حضارة إسلامية جديدة، وبالتالي يجب دعم العلاقات بين المسلمين، شيعة وسنة، وقوميات وأعراقاً مختلفة في هذه المناسبة. تمثل هذه المسيرات فرصة جيدة لإقامة علاقات مع الدول الأخرى.

التجربة السياسية لإيران في تحويلها إلى قوة إقليمية: في العلاقات الدولية، تكون القوة الإقليمية للدولة التي تحمل السلطة في منطقة جغرافية ما. لذلك ستمتع البلدان التي تستخدم قوتها بشكل جيد وتمتع بالقوة في منطقة من العالم بتفوق إقليمي. عادة تمتلك هذه القوى الإقليمية قدرات مهمة في تلك المنطقة، قدرات ربما لا تجعلها متفوقة على نطاق عالمي.

الهدف الآخر لجمهورية إيران الإسلامية في هذا الصدد هو إرساء الأمن في المنطقة. وبهذه الطريقة يكون هدف هذا البلد هو أن يصبح قوة متفوقة في المنطقة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف ترسيخ الأمن وتطبيق الضمانات فيما يتعلق بتقدم البلاد. لذلك، ومن أجل ضمان استقلالها، تحاول إيران أن تصبح القوة الأولى في المنطقة، وهو ما ورد في وثيقة آفاقها المستقبلية. من بين الأسباب المؤدية إلى تحويل إيران كقوة إقليمية تعميم المصالح وإعادة تعريفها من خلال نهج التعاون الإقليمي والأمن.. إلخ.

المصادر والمراجع

- 1) آيتي، علي رضا، 1391، عراق كانون تاثيرگذار، انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامي، تهران، ص 137.
- 2) آيت الله كعبي، عباس، 1394، تحليل مباني نظام حقوقي جمهوري اسلامي ايران مبتني بر اصول قانون اساسي، انتشارات پژوهشكده شوراي نگهبان، جلد اول، چاپ اول، فصل بهار، اصل 11، بخش دوم.
- 3) اسميت، استيمو و بيليس، جان، 1397، جهاني شدن سياست: روابط بين الملل در عصر نوين: زمينه تاريخي و نظريه ها، ساختارها و فرآيندها، ترجمه ابو القاسم راه چمني، نشر موسسه فرهنگي مطالعات و تحقيقات بين المللي ابرار معاصر، تهران .
- 4) آقاجاني قناد، علي، 1384، اخراج ايرانيان از عراق، مركز اسناد انقلاب اسلامي، كتابخانه دانشگاه باقر العلوم (ع)، تهران .
- 5) امين الدوله، علي خان، 1370، خاطرات سياسي ميرزا علي خان امين الدوله، به كوشش حافظ فرمانفرمايان، انتشارات اميركبير، تهران .
- 6) برژينسكي، ژينگو، 1386، انتخاب سلطه ياره بري، ترجمه اميرحسين نوروزي، نشر بي، تهران .
- 7) بابايي، سعيد، سيماي نجف اشرف . ناشر سازمان حج و زيارت، حوزه نمايندگي ولي فقيه در حج و زيارت .
- 8) تنكابني، فريد، 1377، الحديث (روايات ترتيبي از مكتب اهل البيت (ع) ، دفتر نشر فرهنگ اسلامي، چاپ يازدهم، جلد دوم .
- 9) جمالي، حسين، 1379، تاريخ و اصول روابط بين الملل، سپاه پاسداران انقلاب اسلامي، نمايندگي ولي فقيه، مركز تحقيقات اسلامي، قم، چاپ اول.
- 10) جعفري نيا، عباس و رستمي، محمد، 1390 عراق، چاپ دوم، مركز آموزشي و

پژوهشی شهید سپهبد صیاد شیرازی، تهران.

(11) حسام مظاهري، محسن، 1397، پیاده روی اربعین، تاملات جامعه شناختی، چاپ اول، ص 231-219.

(12) حاجي يوسفی، امیر محمد، سلطانی نژاد، احمد، 1387، چشم اندازهای منطقه ای و بین المللی عراق پس از صدام، دفتر مطالعات سیاسی و بین المللی، تهران .

(13) حاجي يوسفی، امیر محمد، 1384، سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران در پرتو تحولات منطقه ای 1991-2001، انتشارات دفتر مطالعات سیاسی و بین المللی وزارت امور خارجه، تهران .

(14) خسروی، غلام رضا، 1391، چشم انداز عراق آینده بررسی روندهای داخلی و خارجی، انتشارات پژوهشکده مطالعات راهبردی، تهران .

(15) رنجبریان، بهرام و زاهدی، محمد، 1391، شناخت گردشگری، نشر چهارباغ، اصفهان، ص 2-5

(16) رحیم پور، علی و سید حسینی، سید داوود، 1379، سیمای جهانگردی اسلامی، نشر پرتو مهر، تهران، چاپ اول .

(17) رحمانی، علی و تائب، سعید، 1375، گفتگوهای ایران با اروپا، مرکز چاپ و انتشارات وزاعات خاورمیانه، دوره 2، شماره 2.

(18) رنجبریان، بهرام و زاهدی، محمد، 1391، شناخت گردشگری، نشر چهارباغ، اصفهان، ص 68.

(19) رضا یمیرقائد، محسن، مبینی دهکردی، علی، 1390، ایران آینده در افق چشم انداز، نشر اندیکا، تهران.

(20) رحیم پور، علی، 1380، سیمای جهانگردی اسلامی، انتشارات پرتو مهر، چاپ اول، تهران .

- (21) رنجبریان، بهرام و زاهدی، محمد، 1391، شناخت گردشگری، نشر چهارباغ، اصفهان، ص 50
- (22) شکر الهی، محمد، 1389، آسیب شناسی زیارت عتبات عالیات، فصلنامه فرهنگ زیارت، سال اول، شماره دوم، بهار
- (23) علی اکبری، اسماعیل، 1392، جغرافیای گردشگری ایران، تهران، انتشارات سمت، چاپ دوم .
- (24) عزتی، عزت الله، 1384، تحلیلی بر ژئوپلیتیک ایران و عراق، دفتر مطالعات سیاسی وزارت امور خارجه، تهران .
- (25) علامه مجلسی، محمد باقر، 1372، بحار الانوار، انتشارات اسلامیه، چاپ سوم، جلد صدم، ص 232.
- (26) علویه کرمانی، حاجیه خاتم، 1386، روزنامه سفر حج عتبات عالیات و دربار ناصری، به کوشش رسول جعفریان، قم .
- (27) فرانسوا، توآل، 1384، ژئوپلیتیک شیعه، ترجمه کتایون باصر، نشر ویستار، تهران .
- (28) مار، فب، 1381، تاریخ نوین عراق، ترجمه محمد عباسپور، انتشارات بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی، چاپ اول، مشهد.
- (29) مجتهد زاده، پیروز و ملک محمدی، حمید رضا، 1386، کشورها و مرزها در منطقه ژئوپلیتیک خلیج: سلسله نوشتاری در جغرافیای سیاسی خلیج، انتشارات دفتر مطالعات سیاسی و بین المللی وزارت امور خارجه، تهران.
- (30) منشی زاده، رحمت الله، 1384، اندر مقوله گردشگری، انتشارات پیام مولف، چاپ اول، تهران.
- (31) نای، جوزف، 1387، قدرت نرم، ابزار موفقیت در سیاست بین الملل، ترجمه سید محسن روحانی و مهدی ذوالفقاری، تهران، انتشارات دانشگاه امام صادق (ع).

32) نامي، محمد حسن و محمد پور، علي، 1387، جغرافياي کشور عراق با تاكيد بر مسائل ژئوپوليتيک، سازمان جغرافيايي نيروهاي مسلح، تهران.

33) نجفي، فيروز، 1387، عراق از استعمار تا اشغال، انتشارات دانشگاه آزاد اسلامي واحد نجف آباد، اصفهان.

34) همایون، محمدهادي، 1391، جهانگردي؛ ارتباطي میان فرهنگي، مطالعه تطبيقي الگوي غربي معاصر و الگوي اسلامي، انتشارات دانشگاه امام صادق (ع)، تهران، چاپ دوم.

35) هوشنگ مهدوي، عبدالرضا، 1394، سياست خارجي ايران در دوره پهلوي، نشر پيکان، تهران، ص 39 و 40.

36) همایون، محمد هادي، 1391، جهانگردي، ارتباطي میان فرهنگي، مطالعه تطبيقي الگوي غربي معاصر و الگوي اسلامي، انتشارات دانشگاه امام صادق (ع)، تهران، چاپ دوم.

المقالات

1) احمدیان، رضا و بیات، الهام و تسلیم، شیما، 1391، گردشگری مذهبی در کشورهای اسلامي و مقایسه آن با ایران، پنجمین کنگره بین المللی جغرافی دانان جهان اسلام، تبریز.

2) امام زاده فرد، پرویز، 1389، بررسی جایگاه قدرت نرم در سیاست، فصلنامه مطالعات سياسي، دوره 2، شماره 7، ص 143-160.

3) پور سعید، فرزاد، 1396، راهپیمایی اربعین، جنبشی برای احیای اقتدار و اتحاد جوامع اسلامي، آذر ماه، شماره 68، ص 12.

4) تقی زاده داوری، محمود، ۱۳۸۰، نگاهی به جامعه شناسی زیارت، مجله معرفت، شهریورماه، ص 59.

5) حجت الاسلام والمسلمین حسینی شریف ومقدس نیان، 1388، آسیب شناسی زیارت عتبات عالیات و خرافات و بدعت هادری زیارت، به کوشش محمد شکراللهی، فصلنامه فرهنگ زیارت، سال اول، شماره 3، مهرماه.

- (6) دهشیري، محمدرضا، 1394، ارزیابی عوامل موثر بر توسعه گردشگری مذهبی در ایران، مجله برنامه ریزی و توسعه گردشگری، سال چهارم، شماره 12، ص 72.
- (7) دهقانی، سید جلال الدین و کرم نیا، رضا، 1388، بررسی تاثیر هویت بر راهبرد روابط ایران و عراق، فصلنامه نگرش راهبردی، شماره 100-101، ص 146-109
- (8) دهقانی فیروزآبادی، سید جلال، 1389، دیپلماسی فرهنگی جمهوری اسلامی ایران در منطقه خلیج
- (9) رستمی، فرزاد و سفیدی، سیامک، 1395، بررسی علل ظهور و استمرار معماری امنیت در عراق پس از صدام. فصلنامه پژوهشهای سیاسی جهان اسلام، سال ششم، شماره اول، ص 83-111.
- (10) زیبا کلام، صادق و عبد الله پور محمد رضا، 1388، بررسی نقش همگرایی کردها و شیعیان عراق در موفقیت سیاست گذاری های امنیتی ایران در قبال عراق، فصلنامه سیاست، دوره 39 شماره 4.
- (11) سریع القلم، محمود، 1374، تبیین مبانی سیاست خارجی عراق، فصلنامه مطالعات خاورمیانه، دوره 2، شماره 2.
- (12) عسگری، محمود، 1389، رویکردی انتقادی به نظریه قدرت نرم، فصلنامه راهبرد دفاعی.
- (13) فیض آبادی، مصطفی و جهانگیر، وزیري و محبوب، سید جمال، 1390، ضرورت مطالعات آینده پژوهی و روش های آن در توسعه گردشگری مذهبی، کنفرانس میقات الرضا (ع)، مشهد.
- (14) فاضلی نیا، نفیسه، 1385، ژئوپلیتیک شیعه و مسأله امنیت ملی ایران، فصلنامه شیعه شناسی، شماره 13، فصل بهار، ص 196.
- (15) واعظ، نفیسه، 1392، تاثیر سلفی گری بر تیره سازی روابط ایران و عراق نوین،

درتارنمای سومین همایش بین المللی مجازی تحولات ایران و جهان.

16) واعظ، نفیسه، 1390، فرصت های گردشگری دینی برسیاست منطقه ای ایران از 2001 تا 2011، همایش بین المللی گردشگری دینی و توسعه فرهنگ زیارت، مشهد.

17) واعظ، نفیسه، 1388، تداوم و تحول در سیاست گذاری برای اماکن مقدسه در قرن اخیر، فصلنامه اسناد، مطبوعات و متون بهارستان، دوره دوم، سال اول، شماره 3، فصل بهار.

18) واعظ، نفیسه، 1386، تاملی بر علل و عوامل واگرایی میان کشورهای اسلامی خاورمیانه، مجله علمی و پژوهشی مطالعات میان فرهنگی، سال دوم، شماره 4، فصل بهار و تابستان.

19) واعظ، نفیسه، 1394، بررسی تاثیر سفر های زیارتی بر سیاست منطقه ای و روابط خارجی جمهوری اسلامی ایران باعراق نوین، فصلنامه علمی پژوهشی شیعه شناسی، سال 13، شماره 50، فصل تابستان.

20) کتابی، محمودو راستینه، احمد، 1388، دکترین تعامل سازنده در سیاست خارجی ایران وژئوپلیتیک نوین عراق، فصلنامه تحقیقات سیاسی و بین المللی دانشگاه آزاد اسلامی واحد شهرضا، فصل پاییز، سال اول، شماره 3، ص 24.

21) نای، جوزف، 1384، مزایای قدرت نرم، نشریه همشهری دیپلماتیک، شماره 56.

22) یعقوبی، ابوالقاسم، 1389، گردشگری در قرآن، فصلنامه فقه، شماره 14، زمستان.

هوية البحث

اسم الباحثين: مليكة كريمي، نفيسة واعظ - قسم العلوم السياسية، جامعة الحرة الإسلامية،
في إيران.

عنوان البحث: دراسة الفرص والقيود والعوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية العراقية

تأريخ النشر: تشرين الثاني 2022

رابط البحث: <https://tinyurl.com/27p4hq5z>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org